Tokat Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi
Tokat Gaziosmanpasa University Journal of Faculty of Theology
Yıl/Year: 2018, Cilt/Volume: VI, Sayı/Issue: 1, Sayfa/Page: 249-264

منهج الترمذي في تعليل الأحاديث في سننه*

İbrahim Hamoud İBRAHİM**

ملخص: يعد كتاب الترمذي من كتب السنة المعتمدة بعد الصحيحين وسنن أبي داود، وقد حوى هذا الكتاب فوائد جمة، مما يتعلق بالأحكام الفقهية والنكت الحديثية، وما يخص علل الأحاديث وأحوال الرجال. وقد تتلمذ الإمام الترمذي على يد كبار المحدثين (كأبي زرعة الرازي والبخاري والدارمي)، وكثيراً ما كان يسألهم عن علل الحديث، ثم ينقل أجوبتهم ويودعها كتابه، كما أنه ينقل عن غيرهم من المحدثين أيضاً، وفي بعض الأحيان كان يذكر علة الحديث بنفسه ولا ينقل عن غيره، وفي هذا البحث تناولت بالدراسة منهج الإمام الترمذي في تعليله للأحاديث، وقبل ذلك عرفت بالعلة عند المتقدمين والمتأخرين، وذكرت وأقسامها عند الإمام الترمذي، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: الترمذي، العلة، المعلل، العلل، منهج التعليل، سنن.

TİRMİZİNİN SÜNENİNDE HADİSLERİN TA'LİLİ KONUSUNDAKİ YÖNTEMİ

Öz

Tirmizî'nin *Sünen*'i; *Sahiheyn* ve Ebû Dâvûd'un *Sünen*'inden sonra en çok güvenilen ve fıkıh kuralları, hadis nükteleri, râvilerin (adalet ve sıhhat) durumları ile hadislerin illeti gibi bir çok özelliği içinde barındıran yetkin bir kitaptır. Tirmizî; Ebû Zur'a, Buhârî ve Dârimî gibi büyük hadis alimlerinden ders almıştır. Kitabında muhaddislerden naklettiği hadisler bulunmakla birlikte -adı geçen- hocalarının, onlara "hadislerin illetleri" hakkında sorduğu sorulara verdikleri cevaplar da büyük yer tutar. Zaman zaman "hadislerin illetleri" hakkında, kendi görüşlerini de zikretmiştir. Bu makalede İmam Tirmizî'nin hadislerin talili ile ilgili nasıl bir yöntem izlediğini incelenmiştir. İlk etapta mütekaddimûn ve

Kabul Tarihi /Accepted Date : 26.06.2018 Geliş Tarihi / Received Date : 12.04.2018 *
Dr. Öğr. Üyesi, Tokat Gaziosmanpaşa Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, hamoud.ibrahim@gop.edu.tr. **
ORCID ID: orcid.org/0000-0001-5245-1696

müteahhirûn âlimlerinin "illet" konusundaki görüşlerini tarif edildi. İkinci olarak "illetin kısımları" konusunda İmâm Tirmizî'nin görüşlerini zikredildi. Son kısımda ise ulaşılan önemli sonuçlar maddeler halinde yazarak makale sonlandırılmıştır.

Anahtar Kelimeler: Tirmizî, Ta'lil Metodu, İllet, Muallel, İlel, Sünen.

THE APPROACH OF TIRMIDHI IN EXPLAINING THE HADEETHS OF SUNNA

Abstract

The book of Tirmidhi is about the suna wich we relianced after the two correct book and sunna abo daoud, This book has great benefits, that the fikhi judgements and hadeeth materials and illal for the hadeeth and condition of men, Imam al-Tirmidhi was educated by senior scholars like (abo zaraa;bukhari;and daramy), And in many time he's ask them about the illal of hadeeth and moved there answer to his book and he moved the ideas about another scientists of hadeeth and in many time he said about the illal of hadeeth with himself And is not transferred from others, in thies curriculum: i'm study the curriculum. Imam Tirmidhi in he's talill and ther parts and i finised ther curriculum about important results when i arraived.

Keywords: Al-tirmithi- Method, Illa, Muallel, Sunan.

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد فإنَّ الحديث عن *سنن الإمام الترمذي* هو بحر كبير، ومحيط عميق من العلم، كيف لا وهو من الكتب الستة التي اتفق المحققون من العلماء وحفاظ الحديث على قبولها والحكم بصحة أصولها[1]، وقد قال عنه مؤلفه أبو عيسى رحمه الله (279هـ، 892م): "صنفت هذا الكتاب، يعني *المسند الصحيح* فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على

1 قال ابن الصلاح: وذكر الحافظ أبو الطاهر السلفي الكتب الخمسة وقال: "اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب"، وعقب ابن صلاح على ذلك فقال: "وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفا أو منكرا أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف"، وعقب العراقي في شرحه فقال: "وإنما قال السلفي بصحة أصولها كذا ذكره في مقدمة الخطابي فقال وكتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد من الفقهاء وحفاظ الحديث إلاعلام النبهاء على قبولها والحكم بصحة أصولها، ولا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح أن يكون هو صحيح"، *التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: 806هـ، 1403)، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: 1، 1389هـ/1969م: 62.

علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم"[2]، وهذا البحث الذي بين أيدينا ليس عن منهج الترمذي في التضعيف أو التصحيح في سننه، وليس عن الحديث عن منهجه في تعديل وتضعيف الرواة، ولا عن منهجه في الفقه، أو منهجه في اختيار الأحاديث في كتابه، فهذا يحتاج إلى بحث واسع لا يسعه مثل هذا المقال، وقد أجاد وأحسن الدكتور نور الدين عتر في كتابه *الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين* الذي جعله للمقارنة بين منهج الترمذي وبين منهج الشيخين: البخاري (256هـ، 870م) ومسلم (261هـ، 875م). ففصَّل وبيَّنَ وذكر خاتمةً للكتاب، فيها خلاصة ما وصل إليه[3]، ولكن الدكتور نور الدين عتر تكلم على منهج تصنيف الكتب الثلاثة.

وإنما هذا البحث عن منهج الإمام الترمذي في تعليل الأحاديث التي أوردها في كتابه السنن، فقد تناولت باختصار أهمية سنن الترمذي، ثم عرفت العلة عند المتقدمين والمتأخرين، وبينت أنواعها عند الترمذي، ثم ذكرت مناهج الترمذي في تعليله للأحاديث.

1- أهمية سنن الترمذي وفوائده وخصائصه:

لا شك أن كتاب سنن الترمذي فيه الكثير من العلوم والفوائد، فقد احتوى مع رواية الأحاديث على فقه الحديث وعلى كثير من الأحكام الفقهية وأقوال الفقهاء، وعلى علل الحديث، وعلى الجرح والتعديل لكثير من الرجال، وقد قال الحافظ أبا الفضل ابن طاهر (507هـ، 1113م): "سمعت شيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري رحمه الله يقول: كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتابي البخاري ومسلم قلت: لم؟ قال لأن كتاب البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما، إلا من يكون من أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه، وبينها، فيصلُ إلى فائدته كل أحد من الناس من الفقهاء والمحدثين وغيرهما"[4]، وزاد من قيمة وأهمية هذا الكتاب أسئلة الترمذي لشيوخه المحدثين عن العلل الموجودة في أحاديثه وعن الرجال في الأسانيد، فقد حفظ لنا في هذا الكتاب تراثاً كبيراً للبخاري وصلت إلى (ثلاثمائة) ما بين رواية حديث، وعلة، وجرح وتعديل، كما احتوى الكتاب بعضاً من علل الدارمي (255هـ، 869م) وأبي زرعة (264هـ، 878م) وغيرهم.

وقد رتب الترمذي أبواب الكتاب على الأبواب الفقهية وبلغت أبوابه (46) باباً كلياً، يذكر فيها أبواباً فرعية، فيقول مثلاً: أبواب الطهارة ويذكر فيه باب الوضوء والغسل وغيرها. وبلغت أبوابه الفرعية (2224) باباً، وبلغت

---

2 *فضائل سنن الترمذي*، عُبيد بن محمد الإسعردي، عالم الكتب، بيروت، ط1/1989هـ: 33.

3 *الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين*، نور الدين عتر، طبعة لجنة التأليف والترجمة، ط1، 1970م: 445.

4 فضائل سنن الترمذي: 33.

أحاديثه (3956) حديثاً، ونستطيع أن نوجز فوائده في سطور: **الفقه، وقوله: وفي الباب، وأصح ما في الباب، والحكم على الأحاديث، والتعديل والتجريح، وتعليل الأحاديث** الذي هو محط هذا البحث:

- **الفقه:** اهتم الترمذي (279هـ، 892م) بالنواحي الفقهية في السنن فذكر أقوال الفقهاء من الصحابة ومن التابعين ومن بعدهم ومن فقهاء المحدثين وذكر اتفاقهم وإجماعهم وكثرت منه عبارة: (والعمل على هذا عند أهل العلم أو أكثر أهل العلم أو من الصحابة) أو نحو ذلك، وقد كُتِبَتْ في فقه الترمذي أبحاثٌ [5].
- **قوله وفي الباب:** كثيراً ما يذكر الترمذي عبارة: (وفي الباب)، وذلك ليثري المسألة بأحاديث أخرى لم يذكرها، إنما أشار إليها، وقد تتبعها المباركفوري في شرحه كتابه ((تحفة الأحوذي)) فذكر رواياتها ومواطن وجودها [6].
- **أصح ما في الباب:** من فوائد سنن أبي عيسى أنه كثيرا ما يذكر عبارة (**أصح ما في الباب، أو أحسن شيء في هذا الباب)** ونحو ذلك، وتعتبر هذه الأحاديث من أهم الأحاديث، لكونها أصح ما في الباب، وقد جمعها أنس الجاعد في مقالة بعنوان: (أصح ما في الباب في سنن الترمذي) جمع فيها ستاً وثلاثين باباً، وبين معنى قولهم: (أصح ما في الباب) ونحوه فقال: "إن قولهم (أصح ما في الباب) ونحوها لا يعني تصحيحاً للحديث أو تحسينا، إنما معنى ذلك أنه أرجح ما روي في هذا الباب من الأحاديث وأشبه، وقد يكون مع ذلك ضعيفا" [7]، ثم ذكر الأدلة على ذلك.
- **الحكم على الأحاديث:** اعتاد الإمام الترمذي ذكر حكمه بعد كل حديث، وكانت له مصطلحات خاصة في ذلك، حيث يقول هذا حديث صحيح أو حسن صحيح، وحسن غريب، أو لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وغير ذلك. وقد اختلف العلماء على مراده في بعض اصطلاحاته، فليراجع فهو بحث واسع [8].
- **التعديل والتجريح:** كثيراً ما يذكر الترمذي تعديلاً لراو أو تجريحاً، ومنها ما يكون في تمييز الكنى والألقاب [9].

---

5 ذكر الترمذي ذلك في كثير من الأحاديث وصل إلى أكثر من ثلاثمائة مرة وعلى سبيل المثال هذه بعض من أرقام الأحاديث: 15، 18، 34، 35، 36، 37، 94، 99، 117.

6 ذكر الترمذي في سننه كلمة "وفي الباب" أكثر من ألف ومائتي مرة على سبيل المثال هذه بعض أرقام الأحاديث (1، 3، 5، 8، 9، 12، 15، 16، 18، 19، 20، 21، 77، 78، 80، 82، 84، 85) والمباركفوري في كتابه تحفة الأحوذي الذي شرح فيه سنن الترمذي يذكر أماكن وجود الأحاديث التي أشار إليها الترمذي.

7 Anas Aljaad, Sünen-i Tirmizî'de " Esah mâ fi'l-Bâb", *Cumhuriyet Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*, 2015, Cilt XIX, sayı: 1, s. 171.

8 يراجع هذا الكتاب في باب مصطلحات الترمذي: "مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (ت: 1052هـ)، دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، ط: 2، 1406هـ – 1986م.

9 على سبيل المثال قال الترمذي: "وأبو هاشم اسمه إسماعيل بن كثير"، *سنن الترمذي*، أبواب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحية: 1، 94 رقم 38.

- **تعليل الأحاديث:** وهذا هو محور البحث وهو ما سأذكره في الفقرة التالية في منهج الترمذي في تعليل الأحاديث، وقبل الحديث عن منهج الترمذي لابُدَّ من تعريف العلة والوقوف على معانيها، والوقوف على أنواع العلل التي علل بها الترمذي الأحاديث في سننه:

2-مفهوم العلة في اللغة واصطلاح المحدثين.

عرف المتأخرون من المحدثين تعريفات كثيرة للعلة، والباحث حينما يطلع على كتب المتقدمين وأقوالهم وعللهم يجد فرقاً بين تعريف العلة عند المتأخرين وبين استعمال المتقدمين أو بعضهم لها، وهذا يدعو إلى التوسع في تعريف العلة والوقوف على حقيقتها عند المتقدمين والمتأخرين:

2. 1-العلة في اللغة: للعلة في اللغة عدة معان أقربها إلى المعنى الاصطلاحي: أنها تطلق على المرض والسبب والحاجة والعذر والشاغل ونحوها، وقد فصل ابن منظور (630هـ، 1232م) القول فيها في *لسان العرب*[10].

2. 2 – العلة في الاصطلاح: عرف العلة من المحدثين المتقدمين الحاكم (405هـ، 1015م) والخليلي: قال أبو عبد الله الحاكم: "وإنّما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فتخفى عليهم علته فيصير الحديث معلولا"[11]، وقال أبو يعلى الخليلي (446هـ، 1054م): "فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً، وينفرد به ثقة مسنداً، فالمسند صحيح وحجة، ولا تضره علة الإرسال"[12]، فالحديث المعلل عند الحاكم: ما كان فيه علة تخفى عليهم في أحاديث الثقات، أما الخليلي فعرف العلة ببيان أنواعها، أما المتأخرون فاعتمدوا على ما قاله الحاكم وذهبوا إلى ما ذهب إليه، بصياغة جديدة اختلفت كلماتهم فيها واتحدوا في معانيها، كابن الصلاح (643هـ، 1245م) والنووي (676هـ، 1277م) وابن حجر (852هـ، 1449م) وغيرهم، فالعلة عندهم ما اشتملت على ركنين: سبب غامض خفي، قادح في صحة الحديث، قال النووي: " الحديث المعلل: هو ما فيه سبب قادح غامض مع أن ظاهره السلامة منه... ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهرا"[13].

---

10 *لسان العرب*، محمد بن منظور، دار صادر، بيروت، ط1: 11، 471.

11 معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ، 1012م)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: 2، 1397هـ – 1977م، (112)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، محمد بن بهادر، دار أضواء السلف، ط1/1998م: 2، 270.

12 *الإرشاد*، الخليل بن عبد الله القزويني، مكتبة الرياض، الرشد، ط1/1409هـ: 1، 157= 160.

13 تدريب الراوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار ابن الجوزي، ط1/ 1431هـ: 486.

2. 3- استعمال العلة في كتب علل المحدثين: توسع المحدثون في كتبهم في استعمال العلة إلى ما هو أوسع من المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، فقد وضعوا فيها جملة واسعة من العلل وافق بعضها رأي المتأخرين في العلة، وبعضها تجاوز وشمل كل سبب في تضعيف الحديث أو إشكال في معنى الحديث أو نسخه أو غير ذلك، فتراهم يعللون الحديث بعلة ظاهرة أو خفية، وبسبب ظاهر أو غامض، وبحديث ظاهره السلامة أو ظاهره الضعف، فالأمر في إعلالهم للحديث في الكتب موسع، وقد تراهم يذكرون في كتبهم حديثاً ويعللونه بالنسخ، وقد تراهم يذكرون حديثاً في العقائد، ويقولون: أمروها كما جاءت بلا كيف[14]، وقد يستنبطون حكماً غريباً من الحديث ويدونونه في كتب العلل، ومن ذلك ما يذكرونه من التصحيف بالحروف أو الكلمات، وقد يعلون الحديث، لأن أحد رواته اختصر المتن اختصاراً مخلاً، أو رواه بالمعنى فلم يؤده كما رواه غيره، وغير ذلك كثير جدا، والتمثيل لما ذكرناه مليء في كتبهم لا يتسع له هذا البحث.

2. 4- تعريف العلة تعريفاً شاملاً: من خلال تعريفات المتقدمين والمتأخرين والوقوف على أقوالهم وما أودعوه في كتبهم نستطيع أن نضع ثلاثة تعريفات للحديث المعلل وهي: الأول: (هو حديث ظاهره الصحة اشتمل على علة خفية قادحة فيه) وهذا يفيد أن العلة ما اشتملت على ركنين: خفية، وقادحة، وهذا التعريف هو ما ذكره المتأخرون من المحدثين كما مرَّ، والثاني: (هو حديث وقع في إسناده أو متنه علة) والعلة هنا بالمعنى اللغوي وهذا القسم قد تكون العلة فيه قادحة في صحة الحديث، وقد لا تكون قادحة، وقد تكون ظاهرة أو خفية، فالعلة في هذا التعريف أعم وأوسع من الأول، والثالث: (الحديث الذي فيه إشكال) فالعلة هنا بمعنى الإشكال، فيشمل الأولين، ويشمل كل إشكال في الحديث في السند أو المتن أو المعنى.

فالعلة في التعريف الأول: سبب قادح خفي، وفي الثاني: خطأ قادح أو غير قادح، خفي أو غير خفي، وفي الثالث: إشكال في الحديث، في السند أو المتن أو المعنى، قادح أو غير قادح، خفي أو ظاهر.

2. 5-أنواع العلل التي علل بها الترمذي الأحاديث في سننه:

العلل التي ذكرها الترمذي رحمه الله في سننه، سواء تلك التي استفادها من شيوخه، أم التي نقلها عن علماء الحديث، أو التي عللها بنفسه هي على نهج وطريق المتقدمين من المحدثين التي تكلمت عنها في تعريف العلة، فالعلة عنده بحسب استعمالها في كتابه *السنن* تتناسب مع التعريف الثالث الذي ذكرته في تعريف العلة وهو: الحديث الذي فيه إشكال، سواء كان الإشكال في الرجال، أو في أسمائهم، كما مر في خطأ شعبة في الحديث

14 *علل الحديث*، لابن أبي حاتم، مطابع الحميضي، ط1/2006م: 5، 468.

السابق، وسواء في السند، وسواء في المتن، وحتى ما هو أوسع من ذلك، فقد توسع الترمذي، فسمى النسخ للحديث علة، فقال في مقدمة كتابه:

" جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث ابن عباس: **أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر، ولا مطر**، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه**، وقد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب"[15]، وفي ذكره لحديث الخمر قال: "وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد"[16]، فعلل الحديث بالنسخ وهو عمل الفقهاء وليس المحدثين، ولكن هذا من توسع الترمذي في باب العلة.

أما أنواعها فهذا مما لا يسعه مقال ويحتاج إلى كتاب، فقد علل بعض الأحاديث بالانقطاع، وبعضها بضعف الراوي، وبعضها بالترجيح بين الطرق، وبعضها بالاضطراب، وبعضها بالإرسال، وبعضها باعتبار حديث أصح من حديث، وغير ذلك كثير، وكتابه *العلل الكبير* الذي جمع فيه كل العلل التي ذكرها في سننه هو ثروة علمية حديثية في مجال العلل وقد شرحه ابن رجب، وبين العلل فيه، وذكر الفوائد، وقعد القواعد في ذلك، وهو كتاب نفيس لمن أراد الاستفادة في هذا الباب [(17)].

3-منهج الترمذي في تعليل الأحاديث:

الإمام الترمذي في سرده للعلل اتخذ ثلاثة مناهج:

المنهج الأول: اعتمد على شيوخه البخاري (256هـ، 870م) وأبي زرعة (264هـ، 878م) والدارمي (255هـ، 869م) في تعليل الأحاديث فسألهم ونقل عللهم في ذلك.

المنهج الثاني: نقل علل الأحاديث عن بعض المحدثين السابقين.

المنهج الثالث: علل الأحاديث بنفسه.

3. 1-المنهج الأول للترمذي في تعليل الأحاديث: ما نقله عن شيوخه:

اعتمد أبو عيسى على شيوخه في تعليل الأحاديث فنقل عنهم علل الأحاديث، وقد ذكر ذلك وبيَّنه في كتابه السنن فقال: "وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ،

---

15 *سنن الترمذي*، محمد بن عيسى الترمذي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1975/2م: خاتمة الكتاب، 6، 230.

16 *سنن الترمذي*، أبواب الحدود، باب ما جاء فيمن شرب الخمر فاجلده: 3، 101 رقم 1444.

17 شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: 795هـ)، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط: 1، 1407هـ – 1987م.

وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل[18]، ومنه ما ناظرت عبد الله ابن عبد الرحمن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء فيه عن عبد الله وأبي زرعة"[19] فأبو عيسى نقل علل الأحاديث عن ثلاث من شيوخه: البخاري (256هـ، 870م) وأبي زرعة (264هـ، 878م) والدارمي(255هـ، 869م)، وهو مع ذلك قد ينقل عنهم ويوافقهم وقد يخالفهم وقد يذكر اختلافهم في المسألة ويرجح بعضهم، وقد يذكر خلافهم ولا يرجح أحدا ليتكون عندنا في هذا المنهج عدة مباحث:

3. 1. 1- ما استفاده من البخاري: لا حاجة لترجمة البخاري ولا أسباب اعتماد الترمذي عليه في العلل، وقد جمع أبو عيسى الترمذي من تراث وجهود البخاري التي نقلها في سننه قرابة ثلاثمائة[20]، ما بين الرواية عنه، وما بين تصحيح حديث أو تضعيفه، وما بين توثيق راو أو تجريحه، وبيان الإرسال والعلل، والترمذي دائماً ما يسأل شيخه البخاري ويستفتيه عن كثير من المسائل وقد بلغت سؤالاته ثلاثا وثلاثين سؤالاً، ألف فيها يوسف بن محمد الدّخيل النجدي ثم المدني (1431هـ، 2010م)، كتابا سماه "*سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي*"[21] ودائماً ما يكون رأي البخاري عند الترمذي هو المقدم والمثبت، إلا في مواضع قليلة قد خالف الترمذي فيها شيخه البخاري، والتي سأتعرض لذكرها بعد صفحتين من هذا البحث عند "ذكر الترمذي رأي شيوخه في المسألة ومخالفته لهم في الرأي".

3. 1. 2- ما استفاده من أبي زرعة: أبو زرعة هو عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (264هـ، 878م)، وسأذكر بعضاً من أقوال الأئمة في أبي زرعة حتى يتبين سبب اعتماد الترمذي عليه في العلل، ومن قبله اعتماد الإمام مسلم عليه في صحيحه[22]، قال عنه ابن حبان (354هـ، 965م): " وكان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة وترك الدنيا وما فيه الناس"[23] وقال عنه ابن عدي (365هـ، 976م): " وهو ما خلف بعده مثله علماً وفقهاً وصيانةً وصدقاً، وهذا مما لا يرتاب فيه، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم من هذا الشأن بمثله، ولقد كان في هذا الأمر بسبيل"[24] وقال عنه الذهبي(748هـ،

---

18 هو البخاري وهو شيخه وقد صرح بذلك في سننه في أبواب تفسير القران، باب ومن سورة الرحمن فقال: محمد بن إسماعيل البخاري: 5، 399 رقم 3291.

19 سنن الترمذي، خاتمة الكتاب: 6، 232.

20 من الأمثلة: 2، 3، 7، 30، 86، 131، 139، 182، 199، 228، 241، 296، 322، 360، 364، 385، 544، 586.

21 وهو كتاب مطبوع بعنوان: سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي، يوسف الدخيل، الجامعة الإسلامية بالمدينة –عمادة البحث العلمي، ط2003/1م.

22 قال الإمام مسلم: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال أنه صحيح وليس له علة خرجته" *شرح النووي على صحيح مسلم*، النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1392/2هـ: المقدمة، 15.

23 *الثقات*، محمد بن حبان البستي، دار المعارف العثمانية، الهند، ط1973/1م: 8، 407 رقم 14124.

24 *الكامل في ضعفاء الرجال*، ابن عدي الجرجاني، بيروت، ط/1997م: 1، 228.

1348م): "محدث العصر"[25]، وقال ابن الصلاح (643هـ، 1245م): ومما جاء في فضل صحيح مسلم ما بلغنا عن مكي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور أنه قال: " سمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته"[26]، أما تراث أبي زرعة في سنن الترمذي فقد ذكر ذلك أنس الجاعد في مقالته " تراث أبي زرعة في الكتب التسعة" فقال: "أما أبو عيسى الترمذي فله النصيب الأكبر من الرواية والدراية عن أبي زرعة مع قلتها، ففي الرواية روى عنه أربعة أحاديث(27)، وفي العلل ذكر عنه عشرة علل(28) لأحاديث في سننه"[29].

3. 1. 3- ما استفاده من الدارمي: هو الإمام عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل أبو محمد الدارمي صاحب السنن (255هـ، 869م) وقد اعتمد عليه الترمذي، لأنه إمام في هذا الفن ومن أقوال العلماء فيه ما قاله أبو حاتم الرازي (195هـ، 890م) عنه: " هو إمام أهل زمانه"[30] وقال الذهبي: "الإمام الحافظ شيخ الإسلام روى عنه مسلم وأبو داود والترمذي"[31]، وقال ابن حبان: "وَكَانَ من الْحفاظ المتقنين وَأهل الْوَرع فِي الدَّين مِمَّن حفظ وَجمع وتفقه وصنف وَحدث وَأظْهر السّنة فِي بَلَده ودعا النَّاس إِلَيْهَا وذب عَن حريمها وقمع من خالفها"[32]، وقد جمع علله أنس الجاعد في مقال سماه" علل الدارمي في سنن الترمذي" قال فيها: "ومن جملة ما بينه أبو عيسى ما نقله عن الدارمي رحمه الله في علل الحديث، وهي مع قلتها جمعتها في هذا المقال، وقد رأيتها في خمسة مواطن: حديث في أبواب الدعوات[33]، وحديث في أبواب جهنم[34]، وحديث في أبواب تفسير القرآن[35]، وإرسال المطلب بن عبد الله[36]، والترجيح ما بين الراويين[37] محمد بن كريب وأخيه رشدين "[38].

---

25 *المقتنى في سرد الكنى*، محمد بن أحمد الذهبي، المملكة العربية السعودية، ط1/1408هـ: 1، 246 رقم 2311.

26 *شرح النووي على صحيح مسلم*، النووي: المقدمة، 15.

27 أرقامها: 541، 2520، 2941، 3702.

28 أرقامها: 84، 97، 207، 248، 409، 973، 979، 2953، 3250، 3265.

29 Anas Aljaad, *EbuZara'a Heritage İn The Nine Book s*, Gaziosmanpaşa, Üniversitesi, İlahiyat, Fakültesi, Dergisi, Cilt: III,Sayı: 2015/I,s: 269

30 *الكاشف*، الذهبي، دار الثقافة الإسلامية، جدة، ط1: 1، 567 رقم 2822.

31 *تذكرة الحفاظ*، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 1998م: 2، 90 رقم 552.

32 *الثقات* لابن حبان: 8، 364 رقم 13893.

33 سنن الترمذي، أبواب الدعوات، باب في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وتعوذه في دبر كل صلاة: 5، 562 رقم3567.

34 سنن الترمذي، أبواب صفة جهنم، باب ما جاء في صفة طعام أهل النار: 4، 707رقم 2586.

35 سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة: 5، 252 رقم3047.

36 سنن الترمذي، أبواب فضائل القرآن: 5، 178رقم 2916.

37 سنن الترمذي، أبواب كتاب الأشربة، باب ما ذكر من الشرب بنفسين: 4، 303 رقم 1886.

3. 1. 4- ذكر الترمذي رأي شيوخه في المسألة ومخالفته لهم في الرأي: في غالب الأحيان يوافق الترمذي شيخه فيما ينقله عنه، إلا إن تبين له خلاف ذلك، فإنه يذكر رأيه ويخالف شيخه، ومن أمثلة ذلك: قال أبو عيسى: "حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر، قال: قام رجل فأثنى على أمير من الأمراء، فجعل المقداد، يحثو في وجهه التراب وقال: **«أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحثو في وجوه المداحين التراب»** قال أبو عيسى: وقد روى زائدة، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن المقداد، وحديث مجاهد عن أبي معمر أصح"[39]، قال أبو عيسى: " سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: **رواه جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد أن المقداد مرسل. ويروى عن يزيد، عن مجاهد، عن ابن عباس. وروى حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد، عن أبي معمر، عن المقداد. قال محمد: وحديث يزيد عن مجاهد مرسلاً أصح**"، قال أبو عيسى: "وحديث حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن المقداد هو عندي أصح من حديث يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس"[40]، ومما مرَّ أن الاختلاف حول تصحيح طريق الحديث، فقد اختار البخاري طريق يزيد عن مجاهد مرسلاً، وخالفه الترمذي، فاختار طريق حبيب عن مجاهد عن أبي معمر عن المقداد، وقد جمع أنس الجاعد مخالفات الترمذي لشيخه البخاري في السنن في مقال سماه "المسائل التي خالف فيها الترمذي في سننه شيخَه البخاري" وذكر أنها في أربعة مواضع وهي الأول: في الترجيح ما بين راويين، والثاني: في حديث في باب السواك، والثالث: في حديث في باب الاستنجاء، والرابع: ما ذكره الترمذي في أبواب الزهد[41].

3. 1. 5-ذكر الترمذي خلاف شيوخه في المسألة مع ترجيحه لرأي أحدهم: كثيرا ما يذكر الترمذي رأي أحد شيوخه ويكتفي به، ولكنه في بعض الأحيان يذكر أكثر من رأي لهم وتارة يكتفي بذكر أقوالهم دون الترجيح كما سنرى في المبحث القادم، وتارة يرجح أحد الرأيين على الآخر، ومن أمثلة ذلك: ما قاله أبو عيسى الترمذي: وسألت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن (255هـ، 869م) عن رِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ: قلت "هو أقوى أو محمد بن كريب؟ فقال: ما أقربهما، ورِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ أرجحهما عندي، وسألت محمد بن إسماعيل (البخاري) (256هـ، 870م) عن هذا، فقال: محمد بن كريب أرجح من رِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ "، قال أبو عيسى: "والقول

---

38 Anas Aljaad, ed-Dârimî'nin Sünen-i Tirmizî'deki İ'lali, *Cumhuriyet Üniversitesi Ilahiyat Fakültesi Dergisi*,Cilt: Xvıı,Sayı: 2/2014,S: 192

39 *سنن الترمذي*، أبواب الزهد، باب ما جاء في كراهية المدحة والمداحين: 4، 177 رقم 2393.

40 *العلل الكبير*، محمد بن عيسى الترمذي، مطبعة النهضة العربية، بيروت، 1409هـ: 1، 330 رقم 613.

41 Anas Aljaad, İmam Tirmizî'nin Sünen'inde Hocası İmam Buhârî'ye Muhalefet Ettiği Hususlar, *Kilis 7 Aralık Üniversitesi Ilahiyat Fakültesi Dergisi*,2015/1, S: 151

عندي ما قال أبو محمد عبد الله، رِشْدِينُ بن كُرَيْبٍ أرجح وأكبر، وقد أدرك ابن عباس ورآه، وهما أخوان وعندهما مناكير"[42]، فقد ذكر في المسألة رأي الدارمي ورأي البخاري ورجح رأي الدارمي على رأي البخاري[43].

3. 1. 6- ذكر الترمذي خلاف شيوخه في المسألة مع عدم ترجيحه لرأي أحدهم: مثال ذلك ما قاله أبو عيسى: "حدثنا هناد قال: حدثنا أبو الأحوص، وأبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن، اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين**»"، ثم ساق الترمذي طرقاً للحديث ثم قال: "وسمعت أبا زرعة يقول: **حديث أبي صالح، عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح**، عن عائشة، وسمعت محمداً يقول: **حديث أبي صالح، عن عائشة أصح**، وذكر عن علي بن المديني: أنه لم يثبت حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، ولا حديث أبي صالح، عن عائشة في هذا"[44]، فالترمذي يذكر خلافاً للعلماء في تصحيح وترجيح طريق على طريق، فللبخاري رأي، ولأبي زرعة رأي، ولابن المديني رأي آخر، ثم لا يرجح بين الآراء، وقد جمع أنس الجاعد المسائل التي اختلف البخاري وأبو زرعة في مقال سماه " اختلاف البخاري وأبي زرعة في سنن الترمذي" قال فيها: " والإمام الترمذي كعادته في السنن يسأل الأئمة عن بعض الأحاديث، ووقع في بعض أماكن الكتاب أنه يسأل البخاري وأبا زرعة عن نفس الحديث، فتارة يتفقان في الجواب، وتارة يختلفان، وقد اختلفا في مسألتين اثنتين فقط، حققتهما في هذا المقال ولم يبين الترمذي رأيه فيهما، إنما اكتفى بنقل أقوالهما"[45].

3. 2-المنهج الثاني: ما استفاده الترمذي من المحدثين السابقين ونقله عنهم.

نقل الترمذي رحمه الله بعض العلل عن بعض المحدثين الذين سبقوه، وهم ليسوا من شيوخه، وهم ممن شهد لهم بسعة علمهم في هذا الشأن، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر:

- **أحمد بن حنبل (241هـ، 855م):** قال أبو عيسى: "حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي، قال: حدثنا محمد بن القاسم الأسدي، عن الفضل بن دلهم، عن الحسن، قال: سمعت أنس بن مالك، قال: **(لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة: رجل أمَّ قوماً وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حيَّ على**

42 *سنن الترمذي*، أبواب الأشربة، باب ما جاء من الشرب بنفسين: 4، 303 برقم 1886.

43 بحث المسألة الدكتور أنس الجاعد في مقالته السابقة "المسائل التي خالف فيها الترمذي شيخه البخاري (ص6)" ونقل أقوال العلماء في ذلك وقال في الخلاصة: "أما رشدين فقد رجحه الترمذي والدارمي وأحمد بن حنبل، وأما محمد فرجحه البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة"، ومن الملاحظ مخالفة الترمذي للبخاري وتأييده لرأي الدارمي.

44 *سنن الترمذي*، أبواب الصلاة، باب ما جاء أن الإمام ضامن: 1، 402 رقم 207.

45 Anas Aljaad, Tirmizî'nin Sünen'inde el-Buhârî ve Ebû Zur'a'nın İhtilafları, *Cumhuriyet Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*,Cilt: 20,Sayı: 1/2016,S: 245

الفلاح ثم لم يجب). قال أبو عيسى: حديث أنس لا يصح، لأنه قد روي هذا الحديث عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وليس بالحافظ"[46].

- **سفيان بن عيينة (190هـ، 815م):** قال أبو عيسى: "حدثنا ابن أبي عمر، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، قال أبو عيسى: وسمعت إسحاق بن منصور، يقول: قال أحمد بن حنبل، قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم من حسان بن بلال حديث التخليل"[47].

- **عبد الرحمن بن مهدي (198هـ، 814م):** قال أبو عيسى: "قال محمد بن بشار: وترك عبد الرحمن بن مهدي حديث جابر الجعفي"[48].

- **يحيى بن معين (233هـ، 848م):** قال أبو عيسى: "حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثني زيد بن أسلم قال: حدثني محمد بن المنكدر، عن محمد بن كعب، قال: أتيت أنس بن مالك في رمضان، فذكر نحوه، هذا حديث حسن، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير هو مديني ثقة، وهو أخو إسماعيل بن جعفر، وعبد الله بن جعفر هو ابن نجيح والد علي بن عبد الله المديني، وكان يحيى بن معين يضعفه"[49].

- **شعبة (160هـ، 777م):** قال أبو عيسى: "حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسال، قال: **كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً، ألَّا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من جنابة، ولكن من غائط وبول ونوم**، هذا حديث حسن صحيح، وقد روى الحكم بن عتيبة، وحماد، عن إبراهيم النخعي، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت ولا يصح، قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبد الله الجدلي حديث المسح"[50].

---

46 *سنن الترمذي*، أبواب الصلاة، باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون: 1، 464 رقم 358.

47 *سنن الترمذي*، أبواب الطهارة، باب ما جاء في تخليل اللحية: 1، 85 رقم 30.

48 *سنن الترمذي*، خاتمة الكتاب: 6، 251.

49 *سنن الترمذي*، أبواب الصوم، باب من أكل ثم خرج يريد سفرا: 2، 155 رقم 800.

50 *سنن الترمذي*، أبواب الطهارة، باب المسح على الخفين: 1، 156 رقم 96.

- **يحي بن سعيد القطان (198هـ، 814م):** قال أبو عيسى: "وقد روى هذا الحديث ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن أبي قتادة، أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يبول مستقبل القبلة، أخبرنا بذلك قتيبة، قال: أخبرنا ابن لهيعة، قال أبو عيسى: وحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أصح من حديث ابن لهيعة، وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث؛ ضعفه يحي بن سعيد القطان وغيره"[51].
- **علي بن المديني** (234 هـ، 849م): قال أبو عيسى (279هـ، 892م): "حدثنا أبو سلمة يحي بن خلف، قال: حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(إذا أتى أحدكم على ماشية، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه، فإن أذن له فليحتلب وليشرب، وإن لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثا، فإن أجابه أحد فليستأذنه، فإن لم يجبه أحد فليحتلب وليشرب، ولا يحمل)**. وقال علي بن المديني: سماع الحسن من سمرة صحيح، وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة، وقالوا: إنما يحدث عن صحيفة سمرة"[52].

3. 3-المنهج الثالث: ما علَّله الترمذي بنفسه:

كثيرة هي المسائل التي علَّل بها الترمذي الأحاديث مستفيداً من شيوخه، وليس معنى ذلك أنه بمعزل عن علم التعليل، فقد علَّل كثيراً من الأحاديث بنفسه ذاكراً العلة بعد الحديث دون سؤال أحد أو نقله عن أحد، وسأذكر مثالين لذلك:

الأول: قال أبو عيسى: "حدثنا هناد، وقتيبة، قالا: حدثنا وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجته، فقال: **"التمس لي ثلاثة أحجار، قال: فأتيته بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: إنها ركس"**، ثم ذكر الترمذي طرقاً للحديث قال في خلاصتها: "وهذا حديث فيه اضطراب"[53].

الثاني: قال أبو عيسى: "حدثنا قتيبة، وهناد، قالا: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، ذكر عن علي مثل حديث أبي حية، إلا أن عبد خير، قال: **كان إذا فرغ من طهوره أخذ من فضل طهوره بكفه فشربه،** قال: وقد رواه زائدة بن قدامة، وغير واحد، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي، حديث

---

51 *سنن الترمذي*، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الرخصة في استقبال القبلة بغائط: 1، 61 رقم 10.

52 *سنن الترمذي*، أبواب البيوع، باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب: 2، 581 رقم 1296.

53 *سنن الترمذي*، أبواب الطهارة، باب في الاستنجاء بالحجرين: 1، 69 رقم 17.

الوضوء بطوله، وهذا حديث حسن صحيح، قال: وروى شعبة هذا الحديث، عن خالد بن علقمة، فأخطأ في اسمه، واسم أبيه، فقال: مالك بن عرفطة"[54].

الخاتمة:

- *سنن الترمذي* من الكتب الستة المعدودة عند المحدثين، ويزيد عليها بفوائده الحديثية، والفقهية، وبعلل الحديث، وتوثيق الرواة وتضعيفهم، وإرسال الحديث وانقطاعه، وتبيين ما في الباب من أحاديث، والإشارة إلى أفضلها إسناداً، وغير ذلك من الفوائد الكثيرة، وهذا ما اختص به أبو عيسى عن غيره.
- علم العلل نبه عليه الأقدمون وبينوا مكانته، وكذلك المتأخرون وبينوا ضرورة دراسته والوقوف عليه، لما له من عظيم فائدة في الحكم على الأحاديث، ومعرفة الأسانيد وعللها، ومعرفة وهم الرواة، ومواطن انقطاع الحديث، والتدليس والإرسال وغير ذلك.
- استثمر المحدثون كل جهودهم وأوقاتهم وعلومهم، للوصول إلى أعلى معايير الصحة والدقة في رواية الحديث، أو تضعيفه، أو تصحيحه، أو توثيق راو أو تجريحه، أو سماعه من شيخه، أو تدليسه عنه، أو معرفة راو، أو جهل حاله.
- اعتمد الترمذي على شيوخه الثلاث: البخاري وأبي زرعة والدارمي في علل الحديث؛ لما لهم باع كبير في معرفة طرق الحديث والعلل.
- اعتمد الترمذي على غير شيوخه من المحدثين المشهود لهم فنقل عنهم، كشعبة والإمام أحمد والمديني ويحيى بن معين وغيرهم.
- علّل أبو عيسى بعض الأحاديث بنفسه، دون سؤال أحد أو الاستفادة من أحد، معتمداً على حفظه ووساعة علمه في هذا الفن.
- حفظ لنا الترمذي في كتابه جملة وافرة من أقواله، وأقوال الإمام البخاري في الرجال والعلل، مما لا نجدها في كتاب آخر.

54 *سنن الترمذي*، أبواب الطهارة، باب ما جاء في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان: 1، 103 رقم 49.

- اختلاف العلماء في العلل يرجع إلى حفظ المحدث، فإذا اتسع حفظ المحدث اتسع معه إلمامه بعلم العلل وبأوهام الرواة التي يقوم عليها تضعيف الراوي أو توثيقه، وهذا سبب اختلافهم في تعليل الأحاديث أو توثيق راو أو تجريحه.
- الحق أحق أن يتبع فلا مجاملة للأستاذ أو غيره في سبيل الحق إذا ظهر، ولكن بحسن أسلوب وكمال أدب.

Kaynaklar

Tedribu'r-ravi fî şerhi Takribi'n-Nevevî. es-Süyûtî. Abdurrahmanb. Ebi Bekir (ö. 911/1505). Dâru İbn el-Cevz. Dammam. 1431/2009. II C.

es-Sikât. el-Büstî. Ebû Hatim Muhammed b. Hibbân (ö. 354/ 965). Dâirat el-Ma'arif. Hindistan. 1973/1393. IX C.

el-İrşâd. el-Kazvin. Ebu Ya'la Haili b. Abdüllah b. Ahmedi (ö. 446/1054). Mektebetu'r-Ruşd. Suudi Arabistan. 1409/1988. III C.

el-İlel. er-Râzî. İbn Ebi Hatim Abdurrahman b. Ebi Hatim(ö. 327/938). Matabi'l-Humeydi. Riyad. 1426/2006. VII C.

Lisânü'l-Arab. er-Rüveyfî. Muhammed b. Mükerrem b. Alî b. Ahmed (ö. 630/869). Dâru's-Sadır. Beyrut. 1414/1993.

İlelü't-Tirmizi'l-kebîr. et-Tirmizî. Ebû Îsâ Muhammed (ö. 320/869). Mektebetü Nehdatü'l-İslâmiyye. Beyrut. 1409/1988.

Sunenu't-Tirmizî. et-Tirmizî. Ebû Îsâ Muhammed (ö. 320/869). Mektebetü ve Matbaatü Mustafa el-Bâbî el-Halebî. Mısır. 1394/1975. VI C.

el- Menhelü`l-Râvi. Hamevî. Muhammed b. İbrâhim (ö. 733/1333). Dârü'l-Fikr. Suriye. 1406/1985.

el-Kâmil fî duafâi'r-rical. el-Cürcâni. İbn Adiy Ebû Ahmed (ö. 365/976). Kütübü'l-İlmiyye. Lübnan-Beyrut. 1417/1997. VIII C.

el-Kâşif fî ma'rifeti men lehu rivaye fi'l-kütübi's-sitte. ez-Zehebî. Muhammed b. Ahmed (ö. 748/1348). Daru'l-Kıbletili's-sekâfeti'l-İslamiyyeti. Cidde. 1412/1992. II C.

el-Muktene fî serdi'l-kûne. ez-Zehebî. Muhammed b. Ahmed (ö. 748/1348). el-Meclisu'l-ilmiyyebi'l-Camiati'l-İslamiyye el-Memleketu'l Arabiyyeti's-Suudiyye. 1408/1987. II C.

Tezkiretü'l-huffâz. ez-Zehebî. Muhammed b. Ahmed (ö. 748/1348). Daru'l-Kutubu'l-İlmiyye. Beyrut. 1418/1998. IV C.

el-Minhac fî şerhi Sahihi Müslim. en-Nevevî. Yahya b. Şeref (ö. 676/1277). Dâru'l-İhyâu't-Turasi'l-Arabi. Beyrut. 1414/1993. IV C.

et-Takyîd ve'l-Îdâh şerhu Mukaddimetü ibn Salâh, el-Irâkî, ebû'l-Fadl Zeynüddîn Abdurrahim b. Hüseyn (ö. 806/1403) el-Mektebetü's-Selefiyye, Medine-i Münevvere, 1. Baskı, 1389/1969.

en-Nüket alâ Muḳaddimeti İbni's-Salâh. Ez-Zerkeşî. Muhammed b. Bahâdır (ö. 794/1392). Dâru Advâu-s selef. Riyad. 1418/1998. II C.

Aljaad, Anas, Sünen-i Tirmizî'de " Esah mâ fi'l-Bâb", Cumhuriyet Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi, 2015, Cilt XIX, sayı: 1.

Aljaad, Anas, EbuZara'a Heritage İn The Nine Books, Gaziosmanpaşa,Üniversitesi,İlahiyat,Fakültesi,Dergisi,Cilt: III,Sayı: 2015/I.

Aljaad, Anas, İmam Tirmizî'nin Sünen'inde Hocası İmam Buhârî'ye Muhalefet Ettiği Hususlar, Kilis 7 Aralık Üniversitesi Ilahiyat Fakültesi Dergisi, 2015/1.

Aljaad, Anas, Tirmizî'nin Sünen'inde el-Buhârî ve Ebû Zur'a'nın İhtilafları, Cumhuriyet Üniversitesi Ilahiyat Fakültesi Dergisi, Cilt: 20, Sayı: 1/2016.

Aljaad, Anas, ed-Dârimî'nin Sünen-i Tirmizî'deki İ'lali, Cumhuriyet Üniversitesi Ilahiyat Fakültesi Dergisi, Cilt: Xvııı, Sayı: 2/2014.

Ma'rifetü ulûmu'l-hadîs, el-Hâkim ebu Abdullah Muhammed b. Abdullah b. Muhammed b. Hamdeviyye en-Nişâbûriyye, (ö. 405/1012) Daru'l-kütübü'l-İlmiyye, Beyrut, 2. baskı, 1397/1977.